

## نص الخطاب

الرسوم الإضافية التي يفرضها صندوق النقد الدولي غير عادلة و تفرز نتائج عكسية وتحول دون تحقيق انتعاش اقتصادي عالمي عادل، لذلك وجب إلغاؤها على الفور .  
في ١٧ يناير، وجه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس تحذيرا شديدا للهجة للعالم قائلا إنه "في هذه الظروف الصعبة، نؤسس لانتعاش اقتصادي غير متوازن"، وقد أكدت التوقعات الاقتصادية ما عبر عنه غوتيريس، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينخفض نمو الناتج الداخلي المحلي الإجمالي للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل (باستثناء الصين) في ٢٠٢٤ بأقل من ٥,٥ بالمائة مقارنة بما قبل الجائحة، فيما يتوقع أن يبلغ هذا الانخفاض ٦,٧ بالمائة بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل.

يشكل تفاقم مستويات الديون السيادية أحد أهم التحديات التي تهدد آفاق الانتعاش الاقتصادي العالمي العادل و البيئي المستدام. وقد كان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة من بين الأصوات التي دعت إلى ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من خطر التخلف المتصاعد عن أداء الدين. دفع ارتفاع كلفة أداء الدين وتضاعف نسب الفائدة، وما نتج عنهما من صعوبات في الحصول على تمويلات، عديد دول الجنوب إلى وقف دعم السياسات الرامية إلى تحقيق انتعاش اقتصادي والخفض من الإنفاق الضروري على الصحة والقطاعات الاجتماعية.

في هذا السياق الصعب، نشعر بقلق كبير من استمرار صندوق النقد الدولي في فرض رسوم عقابية على البلدان التي تواجه صعوبات في أداء الديون في وقت تواجه فيه آثار الجائحة. ومن المؤسف أن الصندوق تجاهل النداءات المتكررة لخبراء التنمية ومنظمات المجتمع المدني والحكومات والبرلمانيين للقيام بمراجعة عاجلة للرسوم الإضافية التي يفرضها على الديون والتفكير بجدية في التعليق الفوري أو الإلغاء التام لهذه السياسة.

إن سياسة الرسوم الإضافية المفروضة على الدول التي بلغت مستوى كبير ومرهق من المديونية لدى الصندوق تعتبر غير عادلة بشكل فاضح وسبق وأن أدت إلى نتائج عكسية في الفترة السابقة للجائحة. أما في سياق الأزمة الاقتصادية والصحية العالمية الحالية، فإن لهذه الرسوم القاسية أثر عكسي حيث أنها تتعارض مع المهمة الرئيسية للصندوق في توفير تمويل مؤقت للدول "يحول دون اللجوء إلى إجراءات ذات أثر هدام على الازدهار الوطني والدولي."

وقد سبق لخبير الأمم المتحدة المستقل المعني بآثار الدين الخارجي على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، السيد خوان بابلو بوهوسلافسكي أن أكد في رسالة مفتوحة أن هذه الممارسات تنتافي مع القانون الدولي الإنساني وتمثل تمييزا بين الدول، حيث تنتهك مبدأ المساواة بينهم دون أي مبرر، وهذا أمر غير مقبول في نظر القانون الدولي. لذا، يجب على مؤسسات التمويل الدولي الحرص على أن لا تقوض شروط تعاقدهم على قدرة الدولة المقترضة على الوفاء بالتزاماتها في ما يتصل باحترام وحماية حقوق الإنسان.

تعتبر الرسوم الإضافية التي يفرضها الصندوق دورية و تراجعية، ما يعني أنها تضعف من تعافي دول تواجه صعوبات اقتصادية خانقة وتجبرهم على استعمال الموارد الشحيحة من أجل أداء هذه الرسوم، عوض تخصيص هذه المبالغ للمصاريف الوطنية الحيوية مثل شراء لقاحات ومحاربة عدم المساواة بين الجنسين والتصدي للتغير المناخي وتمويل برامج محاربة الفقر.

وللمزيد من التوضيح على سبيل المثال، من المتوقع أن تنفق مصر حوالي ١,٨ مليار دولار على الرسوم الإضافية ما بين ٢٠١٩ و ٢٠٢٤ وهو مبلغ أكبر بثلاث مرات من كلفة ٦٠٢ مليون دولار الضرورية لتوفير لقاحات لجميع المصريين. وفي تونس وباكستان، تشكل الرسوم الإضافية ثلث ميزانية قطاع الصحة خلال الجائحة.

ستضطر أوكرانيا، التي تعاني من هروب رأس المال وتراجع قيمة العملة المحلية في سياق التوتر مع روسيا، إلى دفع رسوم إضافية قيمتها ٤٢٣ مليون دولار ما بين ٢٠٢١ و ٢٠٢٣، أي ما يشكل ٢٥ بالمائة من اعتمادات قطاع الصحة خلال الجائحة. وستدفع جزيرة باربادوس المعرضة لمخاطر التغير المناخي ملايين الدولارات لأداء الرسوم الإضافية عوض استثمارها في برامج التكيف المناخي.

هذه ليست سوى أمثلة قليلة للأثر السلبي للرسوم الإضافية التي تستنزف الإنفاق الحكومي في البلدان التي تكافح من أجل مواجهة تداعيات الوباء والتفاوت والأزمات المناخية. من المثير للقلق أنه من المرتقب أن تدفع عديد البلدان رسوماً إضافية في السنوات المقبلة حيث ارتفع عدد الدول النامية المسلطة عليها الرسوم الإضافية من ٩ إلى ١٦ منذ بداية الجائحة و بحلول ٢٠٢٥، يتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاع هذا الرقم إلى ٣٨ بلداً.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومات ليست دائماً على دراية بالرسوم الإضافية التي يتم إخفاؤها عن الرقابة العامة، حيث إن صندوق النقد الدولي لا يذكرها في تقاريره أو في البيانات المالية المتاحة للعموم. لذا، يمكن تشبيه الرسوم الإضافية بالرسوم الخفية التي تفرضها بطاقات الائتمان على المستهلكين.

لقد جعلت الرسوم الإضافية من الوباء فرصة للربح لصالح صندوق النقد الدولي الذي تحصل على أكثر من ٢ مليار دولار كرسوم إضافية في عام ٢٠٢١، مقارنة بمليار دولار فقط عام ٢٠١٩. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع إجمالي دخل الرسوم الإضافية إلى أكثر من ٢ مليار من حقوق السحب الخاصة بحلول عام ٢٠٢٧. ويستعمل الصندوق هذا الدخل لتجديد احتياطات رأس المال الخاصة به والتي هي بالفعل أعلى بكثير من الحد الأدنى الذي حدده مجلس الإدارة.

إن صندوق النقد الدولي مطالب بالاعتماد على مصادر تمويل أكثر عدلاً وأقل ضرراً لضمان أرسدته الاحترازية، مثل مساهمات حقوق السحب الخاصة الصغيرة من البلدان ذات الدخل المرتفع أو إجراء تقييم محين لجزء من احتياطات الذهب لديه. هذا و لاحظ الاقتصادي جوزيف ستيجليتز، الحائز على جائزة نوبل، أن "الرسوم الإضافية منافية تماماً لما يفترض أن يقوم به الصندوق المنتظر منه مساعدة الدول...ببديل التحصل على ربح إضافي منهم بسبب حاجتهم الماسة".

قال صندوق النقد الدولي في السابق أن الرسوم الإضافية تعطي حافزاً أكبر للدول من أجل سداد ديونها بشكل مبكر والحد من اعتمادها على تمويلاتها. لكن في الواقع، وبالنظر للشروط المجحفة المرتبطة ببرامج الاستدانة والتوترات الداخلية التي تسببها، فإنه من المستبعد كثيراً أن لا تلجأ الدول إلى الصندوق كملاذ أخير للتدائين، كما يقول الصندوق أن الرسوم الإضافية تساعد على تخفيض مخاطر الائتمان على الرغم من أن تحليلات الاستدامة الخاصة بالصندوق تبين أن خفة عبء الديون من شأنها المساهمة في ضمان أداء الدين في وقته. في آخر المطاف يتضح غياب أي مبرر منطقي لفرض الرسوم الإضافية.

صرحت المديرية التنفيذية لصندوق النقد الدولي كريستينا جورجيفا في يونيو ٢٠٢٠ أن الصندوق سيدعم جميع أعضائه حسب استطاعته لمواجهة آثار الجائحة". لكن فرض رسوم مدمرة وغير ضرورية على الدول المتضررة يعد انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان ولا ينسجم مع ما صرحت به المديرية التنفيذية. وفي هذا الإطار، فإننا ندعو المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي إلى إجراء مراجعة فورية لسياسة الرسوم الإضافية وضمان الشفافية بشأن مدفوعات الرسوم الإضافية السابقة والمستقبلية والحرص على أن ينسجم الصندوق مع أهدافه من خلال الإلغاء الكامل للرسوم الإضافية.